

**الآليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجريمة المعلوماتية  
في التشريع الجزائري**

د/ فيصل نسيغة - عبير بعقيقي (باحثة دكتوراه)

جامعة بسكرة

asnessigha@gmail.com

soumasouma252525@gmail.com

**ملخص:**

يعيش عصرنا الحاضر تسارعا مذهلا في مجال التكنولوجيا والعولمة، وعلى الرغم من الإيجابيات التي أحرزتها الوسائل التقنية فإنها لا تخلو من السلبيات، ولعل من أبرزها ظهور الجرائم المعلوماتية التي تختلف باختلاف مجالات ارتكابها، كالتصنت وإتلاف المعلومات والسرقة المعلوماتية وإجراء التحويلات المصرفية بطرق غير مشروعة، وذلك باستخدام الحاسب الآلي والإنترنت إضافة إلى ارتكاب الجرائم المخلة بالأداب والأخلاق العامة، التي تتخذ عدة صور منها إشاعة الفاحشة عن طريق إنشاء موقع أو نشر معلومات مخلة بالأداب العامة، ونظرا لخصوصية هذا النوع من الجرائم فقد أقدمت كل من التشريعات الداخلية والعالمية إلى إضفاء حماية تشريعية جنائية ملائمة لجرائم المعلوماتية.

**الكلمات المفتاحية:** آليات قانونية، جريمة معلوماتية.

**Abstract:**

our present time is witnessing a dramatic acceleration in the field of technology and globalization, and despite of the positive which made by the technical means, are not without the negatives and perhaps the most prominent of the emergence of information crimes which differ in different areas of commission such as eavesdropping data destruction of information theft and bank wire transfers in illegal ways using the computer and the Internet In addition committing crimes against morals and public, which take several photos of them, rumor of absences by creating website or publishing information against public morals , and due to privacy of this type of crimes ,it has introduced each of Internal



and international legislation to add appropriate criminal legislative protection for cybercrime.

**Key words:** Cybercrime، Internal and international legislation.

#### مقدمة:

إن القوانين هي مرآة المجتمع ومقياس لحضارة ورقي الدولة، ويعيش عصرنا الحاضر تسارعا مذهلا في مجال التكنولوجيا والعولمة، وعلى الرغم من الإيجابيات التي أحرزتها الوسائل التقنية فإنها لا تخلو من السلبيات ولعل من أبرزها ظهور الجرائم المعلوماتية التي تختلف باختلاف مجالات ارتكابها كالتصنّت وإتلاف المعلومات والسرقة المعلوماتية وإجراء التحويلات المصرفية بطرق غير مشروعة وذلك باستخدام الحاسب الآلي والإنترنت إضافة إلى ارتكاب الجرائم المخلة بالأداب والأخلاق العامة التي تتخذ عدة صور منها إشاعة الفاحشة عن طريق إنشاء موقع أو نشر معلومات مخلة بالأداب العامة، ونظرا لخصوصية هذا النوع من الجرائم فقد أقدمت كل من التشريعات الداخلية والعالمية إلى إضفاء حماية تشريعية جنائية ملائمة لجرائم المعلوماتية.

ونظرا لتأثر الجزائر بالثورة المعلوماتية وما أحدثته في جميع المجالات فقد حاول المشرع تدارك الفراغ التشريعي في مجال الإجرام المعلوماتي من قصور القواعد القانونية الكلاسيكية على مواجهة هذا الإجرام المعلوماتي المستحدث، فقام باستحداث نصوص تجرمه وتقمع الاعتداءات الواردة على المعلوماتية بموجب القانون 15/04 المتضمن تعديل قانون العقوبات، وترجع أسباب هذا التعديل إلى التقدم التكنولوجي وبروز أشكال جديدة من الإجرام، ولهذا تسعى الجزائر على غرار عدة دول مثل: فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات العربية المتحدة... الخ إلى توفير حماية جزائية للأنظمة المعلوماتية وأساليب المعالجة الآلية للمعطيات. وفي سبيل ذلك تتجلى إشكالية الدراسة فيما يلي:

## الآليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجريمة المعلوماتية — د/ فيصل نسيغة - عبير بعقيني

كف عالج المشرع الجزائري الجريمة المعلوماتية ؟ وما هي آليات مكافحتها ؟ وما مدى فعاليتها في مواجهة هذه الأفعال المجرمة؟

ونقسم محاور الدراسة إلى ما يلي:

المحور الأول: الأحكام المشتركة للجرائم المعلوماتية.

المحور الثاني: الأحكام الخاصة لجرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.

**المحور الأول: الأحكام المشتركة لجرائم المعلوماتية:**

نظرا لخطورة الجرائم الواقع على معطيات المعلوماتية، فإن المشرع الجزائري عالج كل واحدة على حدا ومع ذلك وضع أحكام عامة تسري على كل الجرائم وذلك للحيولة دون ارتكابها، ولهذا بسط الحماية الجزائية على جميع أنواع المعطيات ولم يأخذ بعين الاعتبار نوعها أو الجهة التي تنتمي إليها.

حيث قام بتجريم الاتفاق الجنائي مع الإشارة أن المشرع لا يعاقب إلا على الاتفاق في الجنايات ويكون بذلك خرج عن القواعد العامة في التجريم كما ذهب إلى تقرير الحماية في الحالات التي تتعلق بالدفاع الوطني نظرا لتعلقها بالمصلحة العامة فقام بتشديد العقوبة إلى الضعف فضلا عن العقوبات التكميلية تتمثل في المصادرة أو الغلق<sup>(1)</sup>

كما أنه يمكن مساءلة الأشخاص المعنوية عند ارتكابها هذه الجرائم إضافة إلى تجريم الشروع وإن كان يتعلق أصلا بالجنايات ولا يكون في الجرح التي يقدر المشرع خطورتها.

**أولا: العقاب على الاتفاق الجنائي:**

الاتفاق الجنائي هي المرحلة النفسانية لاتخاذ القرار وعقد العزم على ارتكاب الجريمة والمشرع الجزائري لم يقيم بتحري مجرد العزم على الإعداد للجريمة المعلوماتية وإنما يتطلب أن يتجسد في أفعال معادية مسايرة للمشرع الفرنسي.

**1- الركن المادي للاتفاق:**

يقوم فعل الاتفاق على اجتماع إرادتين على موضوع معين وله مظهر مادي ملموس وتعبير كل الأطراف عن إرادته<sup>(2)</sup> وهو ما يستشف من نص المادة 176 من قانون



## **الآليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجريمة المعلوماتية — د/ فيصل نسيغة - عبير بعقيني**

العقوبات: "كل جريمة أو اتفاق مهما كانت مدتها أو عدد أعضائه..." أما نص المادة 394 مكرر 05 من القانون 15/04 المتضمن تعديل قانون العقوبات (3) نجد أنها تضاف خاصية أخرى عن الجريمة المعلوماتية وهي يكون الاتفاق مجسد بفعل أو عدة أفعال مادية يكون القصد منها التحضير والإعداد لارتكاب الجريمة كأن يقوم المتفقون باقتناء برامج خبيثة كالفيروسات كما تنص نفس المادة على موضوع الاتفاق المتمثل في الدخول والبقاء غير المصرح بها وكذلك التلاعب بالمعطيات والتعامل في معطيات غير المشروعة.

إضافة إلى ما سبق ذكره فإن جريمة الاتفاق تتطلب التعدد الضروري للجنة والحد الأدنى لهذا التعدد هو شخصان بينما لم يرد القيد على الحد الأقصى وهو ما نصت عليه المادة 176 من قانون العقوبات (4) كما يشترط أن يكون الشخصان المتفقان مسؤولان جزائياً.

### **2- الركن المعنوي للاتفاق:**

جريمة الاتفاق هي جريمة عمدية تتطلب توفر القصد الجنائي بعنصره العلم والإرادة، ولهذا يجب أن يعلم كل عضو في الجماعة الإجرامية بماهية الأفعال الاتفاقية ويترتب على ذلك أن الجهل من غرض الاتفاق يؤدي إلى انتفاء المسؤولية الجزائية إضافة إلى اتجاه إرادة كل واحد أن يكون طرفاً في هذا الاتفاق وأن يقوم بالدور الذي سيعهد به إليه.

### **ثانياً: العقاب على الشروع:**

إن القاعدة العامة تقضي بمعاقبة على الشروع في مواد الجنايات أما في الجناح يكون إذا كانت على درجة من الخطورة فيقرر ذلك بنص قانوني، ونظراً لخطورة الجرائم المعلوماتية فقد قرر المشرع الجزائري إخضاعها لنظام الشروع. الشروع هي جريمة ناقصة أو المحاولة كما نصت عليه المادة 30 من قانون العقوبات ومع ذلك لا يمس الركن المعنوي لأنانية الفاعل ثابتة وإنما يتعلق بالركن المادي لأن الفاعل يقدم على أفعال تعتبر بدءاً في التنفيذ لكن النتيجة لم تتحقق نظراً لظروف خارج عن إرادته.



## الآليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجريمة المعلوماتية — د/ فيصل نسيغة - عبير بعقيني

وطالما أن المشرع الجزائري جرم الاتفاق الجنائي في أعمال التحضيرية وفي مرحلة تسبق الشروع فكان لزاما عليه أن يجرم الشروع باعتباره مرحلة لاحقة عليه. وهذا ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 394 مكرر 7 من القانون 15/04 آنف ذكره بقولها: "يعاقب على الشروع في ارتكاب الجرح المنصوص عليها في هذا القسم بالعقوبات المقررة للجرح ذاتها".

### ثالثا: تشديد العقوبة في الجرائم المعلوماتية:

#### 1- الاعتداءات الواقعة على الدفاع الوطني والجهات العامة:

نظرا للأهمية البالغة للمعطيات التي تخص أمن الدولة والإدارات العامة باعتبارها تتعلق بالمصلحة العامة فإن المشرع الجزائري قام بتعزيز الحماية الجزائية على تلك المعطيات باعتبارها تمس مصالح الدولة وبالتالي تمس المصلحة العامة أخطر من المصلحة الخاصة لاسيما إن كانت تتعلق بجهات حكومية حساسة كالدفاع الوطني والأمن، ولذلك فقد شدد المشرع الجزائري العقوبة إذا كانت تلك المعطيات والأنظمة تتعلق بالدفاع الوطني أو الهيئات أو المؤسسات الخاضعة للقانون العام والعقوبة المشددة تتمثل في ضعف العقوبة المقررة للاعتداء على المعطيات وأنظمة الأفراد العاديين وأشخاص القانون الخاص.<sup>(5)</sup>

#### 2- تشديد عقوبة الشخص المعنوي:

من أهم القواعد التي تضمنها تعديل قانون العقوبات الجزائري هي إقرار المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية وهو ما أقره بنص المادة 18 مكرر<sup>(6)</sup> ومن بينها الجرائم الواقعة على الحاسب الآلي.

ومن أنواع العقوبات المقررة للشخص المعنوي تتمثل في:

- ❖ الحل: وهو العقوبات الماسة بوجود الشخص المعنوي.
- ❖ الغرامة والمصادرة: وهي التي تمس بالذمة المالية للشخص المعنوي.
- ❖ الإغلاق أو المنع: وتتمثل في المنع من ممارسة النشاط المهني أو الاجتماعي أو إغلاق المؤسسة.
- ❖ نشر الحكم أو التعليق: وهي تمس بسمعة الشخص المعنوي.



## **الآليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجريمة المعلوماتية — د/ فيصل نسيغة - عبير بعقيني**

❖ المراسلة القضائية والإقصاء من الصفقات العمومية.

وهذه العقوبات سابقة الذكر تتعلق بجميع الجرائم المرتكبة من طرف الشخص المعنوي باستثناء عقوبة الغرامة المشددة حيث نجد أن المشرع الجزائري عمد إلى مضاعفة الغرامة إذا ارتكبت من طرف الشخص المعنوي حيث تتضاعف إلى خمس مرات المقررة للشخص الطبيعي وهذا ما نصت عليه المادة 394 مكرر 4 وقيدت القاضي وألزمته بالحكم بالحد الأقصى لهذه الغرامة.

أما في حالات ارتكاب الجرائم المعلوماتية من شخص معنوي ضد إحدى هيئات الجهات العامة فتضاعف الغرامة إلى خمس مرات عما هو مقرر للشخص الطبيعي لأن الجريمة ارتكبت من شخص معنوي ثم يضاعف إلى مرتين لأنها ضد الجهات العامة لتصل إلى 10 أضعاف.<sup>(7)</sup>

### **3- العقوبات التكميلية:**

لقد أقر المشرع الجزائري على مرتكب الجرائم المعلوماتية إضافة إلى العقوبات الأصلية عقوبات تكميلية.

#### **أ- المصادرة:**

عرفها المشرع الجزائري "المصادرة هي الأيلولة النهائية إلى الدولة لمال أو مجموعة أموال معينة" من نص المادة 15 قانون العقوبات أما بالنسبة للجرائم المعلوماتية نصت عليها المادة 394 مكرر 06 من قانون العقوبات بقولها "مع الاحتفاظ بحقوق الغير حسن النية بحكم مصادرة الأجهزة والبرامج والرسائل المستخدمة" ويتضح لنا جليا من نص المادة أن المشرع قد أقر عقوبة المصادرة عقوبة وجوبية وبالتالي فهي ليست سلطة تقديرية للقاضي شريطة أن تكون الأشياء التي تمت مصادرتها قد استخدمت في ارتكاب الجريمة حسب نص المادة 394 مكرر 06 من قانون العقوبات ويكون محل المصادرة الأجهزة والبرامج والوسائل المستخدمة وهو على سبيل المثال وليس الحصر. أما بالنسبة لعبارة "حقوق الغير حسن النية" فهنا المشرع الجزائري عنى كل شخص لا تتوفر بجهل أن الأشياء تستعمل في ارتكاب الجريمة المعلوماتية بمعنى لا يتوفر لديه القصد الجنائي أو عن طريق الخطأ.



**ب- الغلق:**

يقصد بهذه العقوبة غلق المواقع التي استعملت في ارتكاب الجرائم المعلوماتية فهناك مواقع تقدم خدمات تسمح بدخول غير المصرح به لمختلف الأنظمة المعلوماتية كما هناك دوافع أخرى تقوم بتعليم كيفية تصميم المعطيات غير المشروعة وتقوم بنشرها وتتاجر فيها.

ولقد ذكرت المادة 394 مكرر 06 من قانون العقوبات مدة معينة للغلق فيمكن أن تكون مؤقتة أو مؤبدة فنجد أن المشرع الجزائري لم يحدد المدة وإنما ترك السلطة التقديرية لقاضي الموضوع على حسب وقائع وملابسات القضية وهذا ما نستشفه من نص المادة لقوله: "إغلاق المواقع التي تكون محلا لجريمة من الجرائم المعاقب عليها وفقا لهذا القسم، علاوة على إغلاق المحل أو المكان الاستغلال إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكها".

وهنا يقصد المشرع محل ارتكاب الجريمة المعلوماتية المعاقب عليها أو مكان استغلال إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكها وتجدر الإشارة أنه لا يقصد بالمواقع الأنظمة غير المشروع إليها أو التلاعب بمعطياتها.

**المحور الثاني: الأحكام الخاصة بالجرائم المساس بالأنظمة المعالجة الآلية**

**للمعطيات:**

لقد قام المشرع الجزائري بمكافحة جرائم المساس بالأنظمة المعلوماتية بموجب القانون 04 – 15 المتضمن قانون العقوبات والذي بموجبه جرم الأفعال المتصلة بالمعالجة الآلية للمعطيات وهذا لكي يتدارك الفراغ التشريعي في مجال الإجرام الإلكتروني ولو نسبيا ومسايرة للتشريعات الدولية والعربية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية\* ولهذا فقد عمد إلى وضع أحكام خاصة بالجرائم المعلوماتية نظرا لخطورتها وهو ما سنتحدث بشأنه في هذا المحور:

**أولا: جريمة الدخول أو البقاء غير مصرح به:**

نص المشرع الجزائري على هذه الجريمة في نص المادة 394 مكرر من القانون 04 – 15 المتضمن قانون العقوبات بقولها "يعاقب بالحبس والغرامة كل من يدخل أو يبقى

## الآليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجريمة المعلوماتية — د/ فيصل نسيغة - عبير بعقيقي

عن طريق الغش في كل أو الجزء من منظومة المعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك وتضاعف العقوبة إذا ترتب على ذلك حذف أو تغيير لمعطيات أو ترتب عن الأفعال المذكورة تخريب نظام اشتغال المنظومة".

ويتضح لنا من نص المادة أن الجريمة تقوم بمجرد الدخول غير المرخص أو عن طريق الغش للمنظومة المعلوماتية سواء مس الدخول كامل المنظومة أو جزء منها، وسنحاول من خلال ذلك التعرض إلى أركان الجريمة.

### **1- الركن المادي:**

تجسد السلوك الإجرامي في الدخول والبقاء غير المصرح بهما إلى نظام المعالجة الآلية للمعطيات.

#### **أ- الدخول:**

هو إجراء اتصال بالنظام المعلوماتي محل الحماية بطرق فنية وتكنولوجية بمعنى أنه لا يتمثل في الدخول المادي<sup>(8)</sup>، وبمعنى آخر الدخول إلى المعطيات والمعلومات المخزنة داخل نظام الحاسب الآلي، أما الدخول غير المصرح به فيتمثل الدخول إلى نظام المعلوماتية دون رضا صاحب النظام أو المسؤول عنه.

والمشروع الجزائي لم يتعرض في نص المادة إلى تعريف الدخول إنما نص على الكلمة فقط ومعناها النفاذ والاختراق إلى مكان غير مادي بمعنى *Accès*. ويستوي إن كان الدخول إلى معطيات شخصية أو غيرها من المعطيات الأخرى أو إن تعلق الأمر بأسرار الدولة.<sup>(9)</sup>

❖ العلاقة بين الدخول غير مصرح به والاعتراض غير مصرح به أحيانا الجاني لا يقوم بدخول مباشرة إلى نظام الحاسب الآلي وإنما يقوم باعتراض المعلومات التي يتم نقلها إلكترونيا ولم يتطرق المشرع الجزائي إلى المقصود بالاعتراض كغيره من التشريعات، وإنما ترك ذلك للفقهاء فعرّفه "قيام الجاني بخلق نظام وسيط وهمي بحيث يكون المستخدم يمر من خلاله ويزود النظام بمعلومة حساسة بشكل طوعي أو أنه رصد إشارات إلكترونية مغناطيسية في الأنظمة المعلوماتية أو تحليلها بغية استخراج المعلومات المفهومة أو المقررة منها".





## الآليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجريمة المعلوماتية — د/ فيصل نسيغة - عبير بعقيني

ومن الاعتراض\* هو التصنت ويتم على شكل إلكتروني وأورده المشرع الجزائري في المادة الثانية من الفصل الأول للقانون 09 – 04<sup>(10)</sup> المتعلقة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها بقولها "أن ترسل أو إرسال أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات مختلفة بواسطة أي وسيلة إلكترونية".

ومن ما سبق يتم الدخول غير مصرح به إما بطريقة مباشرة الدخول إلى نظام المعالجة الآلية للمعطيات وذلك بتشغيل النظام أو عن طريق غير مباشر بالاعتراض عمليات الاتصال من أجل الدخول إلى المعلومات أو نقلها وتتم بتشغيل النظام عن طريق شخص آخر.

❖ الأساليب المستخدمة في الدخول غير مصرح به:

- استخدام البرامج المتخصصة لتخطي أنظمة الحماية الفنية.  
- طريقة المختصرات: تتمثل في استغلال نقاط الضعف الخاصة بالنظام الداخلي للرقابة.

- يقوم المخترق بإقناع الحاسوب بأنه شخص مرخص له بالدخول.  
- صناديق القمامة: تلقى عادة في سلة المهملات أو أوراق عادية تحتوي على بيانات أو حتى أشرطة مغناطيسية من قبل العاملين بأقسام الخلية الإلكترونية.  
ومن أمثلة الدخول غير مصرح به قضية Riley حيث قام بالدخول إلى مواقع لشركة الاتصالات للقيام بمكالمات هاتفية مجانية دون دفع الاشتراك وذلك بتخمين كلمة السر وفي هذه القضية لا يوجد تصريح لمن قام بالدخول.<sup>(11)</sup>

كما توجد حالة نص عليها المشرع الجزائري للدخول غير مصرح به وهو الدخول عن طريق الغش وهو ما ورد في نص المادة 394 مكرر من قانون العقوبات الجزائري وفي هذه الحالة الشخص يكون مصرح له بالدخول إلى نظام الحاسب الآلي لكن في حدود معينة ويقوم بتجاوز تلك الحدود وعادة يكون من العاملين في الجهة التي تم الدخول إليها.



**ب- البقاء غير المصرح به:**

لم يتعرض المشرع الجزائري كغيره من التشريعات المقارنة إلى تعريف فعل البقاء وإنما الفقه قد تصدى لذلك أو رد جملة من التعريفات نذكر منها "التواجد داخل نظام المعالجة الآلية ضد إرادة من له الحق في السيطرة على هذا النظام"<sup>(12)</sup> أو أنه "مشاركة ذات سيطرة من المخترق على تفاعل الحاسوب مع حركة الدخول والخروج" أو أنه "الإبقاء على الاتصال أو المكوث فيه بعد حصوله".

ومنه فجريمة البقاء تتحقق متى دخل الجاني عن طريق الخطأ<sup>(13)</sup> أو الصدفة إلا أنه يقرر البقاء داخل النظام وعدم قطع الاتصال به، ومن صور البقاء استمرار الجاني في استغلال النظام المدة المحددة له ومن أمثلة ذلك البقاء بما يتعلق بالخدمات الهاتفية المفتوحة للجمهور وما يميز البقاء أنه جريمة مستمرة بينما الدخول جريمة وقتية.

**ج- طبيعة الجريمة:**

تقسم جريمة الدخول والبقاء غير مصرح به من حيث النتيجة الإجرامية إلى قسمين جريمة مادية ذات النتيجة أو جريمة شكلية لا تتطلب النتيجة الإجرامية<sup>(14)</sup>، وتتمثل صورتين فيما يلي:

❖ جريمة المادية ونصت عليها المادة 394 مكرر نجد أن الدخول أو البقاء غير مصرح به تقومان بمجرد قيام السلوك الإجرامي الدخول أو البقاء دون اشتراط نتيجة معينة كالوصول إلى معطيات أو معلومات والبرامج أو التلاعب بل يكفي قيام الفاعل بتشغيل جهاز الكمبيوتر.

❖ جريمة الشكلية وهي الصورة المشددة وأشارت عليها الفقرة (2)، (3) من المادة 394 مكرر من قانون العقوبات الجزائري حيث أن جريمة الدخول أو البقاء غير المصرح به يؤدي إلى نتائج وأضرار وخيمة والمشرع الجزائري لم يأخذ إلا بثلاث صور وهي: - تخريب النظام - محور النظام - تعديل معطياته نظام المعالجة الآلية.

**2- الركن المعنوي:**

جريمة الدخول والبقاء غير مصرح به جريمة عمدية وهو ما نص عليه المشرع الجزائري صراحة في المادة 394 مكرر بقولها "كل من يدخل أو يبقى عن طريق

## **الآليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجريمة المعلوماتية — د/ فيصل نسيغة - عبير بعقيني**

الغش" وتبين لنا أن المشرع اشترط العمد من أجل الموازنة بين حماية خصوصية الأنظمة المعلوماتية وحماية حرية الأفراد في استخدام الإنترنت<sup>(15)</sup>، ويقوم القصد الجنائي بصورتين العلم والإرادة حيث أن الجاني على علم بأن فعله ينصب على نظام المعالجة الآلية للمعطيات وأن دخوله أو بقاءه غير مصرح به ومع ذلك تتجه إرادته إلى القيام بجريمة الدخول أو البقاء غير مصرح بهما.

أما النتيجة المشددة للجريمة تتطرق إليها المشرع في المادة 394 مكرر الفقرة 2، 3 وهي المحو أو التعديل للمعطيات التي يحتوي عليها النظام المعلوماتي.<sup>(16)</sup> ويتبين لنا أن جريمة الدخول أو البقاء غير المصرح به جريمة شكلية لا تتطلب نتيجة معينة إلا أن حالة الصورة المشددة لها في المادة 394 مكرر فقرة 2، 3 من قانون العقوبات الجزائري.

### **3- العقوبة:**

تكون العقوبة الحبس من 03 أشهر إلى سنة وغرامة من 50,000 دج إلى 100,000 دج. وتضاعف العقوبة إذا ترتب عن ذلك حذف أو تغيير لمعطيات المنظومة من 06 أشهر إلى سنتين وغرامة 150,000 دج. إضافة إلى العقوبات التكميلية حسب نص المادة 394 مكرر 6 من القانون عقوبة المصادرة وغلق المواقع.

### **ثانياً: جريمة التلاعب بمعطيات الحاسب الآلي:**

لقد نص عليها المشرع الجزائري في المادة 394 فقرة 1 من القانون 15/04 المتضمن قانون العقوبات الجزائري حيث تناول الحماية الجنائية للمعطيات المعلوماتية المتواجد داخل المنظومة المعلوماتية وتتمثل أركان الجريمة في:

### **1- الركن المادي:**

قسم المشرع الاعتداءات إلى ثلاثة أفعال الإدخال غير المصرح به للمعطيات داخل نظام المعالجة الآلية للمعطيات أو إزالة هذه المعطيات أو تعديلها وهي أفعال تؤدي إلى المساس بسلامة المعطيات.



**أ- الإدخال:**

وهو إضافة معطيات جديدة على الدعامة الخاصة سواء كانت خالية أم كان موجود عليها معطيات من قبل مثل استخدام بطاقات السحب الممغنطة ليسحب بمقتضاها النقود من أجهزة السحب الآلي باستخدام الرقم السري للدخول، أو عن طريق بطاقات ائتمان التي يسدد عن طريقها مبلغا أكثر من المبلغ المحدد له. ومنه يتحقق فعل الإدخال بالاستخدام التعسفي لبطاقات السحب أو الائتمان في حالات السرقة أو الفقد أو التقليد أو في حالة إدخال برامج غريبة (فيروس، حصان طروادة، قنبلة المعلوماتية زمنية).

**ب- المحو:**

يعرف على أنه "اقتطاع خصائص مسجلة على دعامة ممغنطة عن طريق ضغط خصائص أخرى فوقها أو تحطيم تلك الدعامة أو نقل وتخزين جزء من المعطيات إلى المنطقة الخاصة بالذاكرة".<sup>(17)</sup> وعرفته اتفاقية بودابست لسنة 2001 في المادة 04 منها عند تجريمها لمختلف أشكال العدوان على سلامة المعطيات بعدة مصطلحات تنصب في نفس المعنى وهي: الإضرار، الإتلاف، الطمس، الإزالة.

**ج- التعديل:**

يعرف تعديل المعطيات بأنه تغيير لحالة المعطيات الموجودة بدون تغيير الطبيعة الممغنطة لها أو هو كل تغيير غير مشروع للمعلومات والبرامج يتم عن طريق استخدام إحدى وظائف الكمبيوتر يتحقق فـصل التغيير عن طريق برامج غريبة تتلاعب في المعطيات.

ولم تشمل اتفاقية بودابست في المادة الرابعة منها سلوك التعديل وإنما تناولت الإضرار بالمعطيات عموما وهو ما يتضمن التعديل المؤدي إلى أضرار.

**د- النتيجة الإجرامية:**

تصنف جريمة التلاعب من الجرائم المادية التي تتطلب تحقيق النتيجة الإجرامية فلا يكفي أن تهدد سلامة المعطيات لخطر الإزالة أو التعديل أو الإدخال وإنما لابد أن يقع

## **الآليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجريمة المعلوماتية — د/ فيصل نسيغة - عبير بعقيني**

ضرر فعلي على هذه المعطيات يتمثل في تغيير حالتها ، فالمشرع الجزائري يتطلب السلوك الإجرامي وهي تغيير حالة المعطيات ونتيجة مركبة التلاعب بالمعطيات بالنسبة للتعديل والإزالة هي نفسها النتيجة التي يترتب عليها تشديد العقوبة في جريمة الدخول إذا النتيجة في جريمة التلاعب قد تتم بعد الدخول أو بقاء مصرح بهما أو غير مصرح بهما.

### **2- الركن المعنوي:**

ويتكون من القصد العام والخاص.

#### **أ- القصد الجنائي العام:**

ويتوفر بعنصرية العلم والإرادة.

فلا بد من علم الجاني أنه قام بإدخاله أو إزالة أو تعديل غير مصرح به لمعطيات وأن من شأن أفعاله تؤدي إلى نتيجة وهي تغيير حالتها وبالرغم من ذلك تتجه إرادته إلى إحداث النتيجة.

#### **ب- القصد الخاص:**

يستشف لنا من نص المادة 394 مكرر 01 من قانون العقوبات الجزائري يشترط المشرع توافر القصد الخاص لدى الجاني يظهر من خلال استعماله لفظ "الغش" الذي يعني إرادة تسبب ضرر للغير في ماله أو في حقوقه على اختلاف طبيعتها.

### **3- العقوبة:**

يتم النص على عقوبة التلاعب بالمعطيات في نص المادة 324 مكرر 01 وتتمثل في عقوبة أصلية إضافة إلى العقوبة التكميلية في نص المادة 394 مكرر 06.

#### **أ- العقوبة الأصلية:**

تتمثل عقوبة جريمة التلاعب بالمعطيات في عقوبة الحبس من 06 أشهر إلى ثلاث سنوات وعقوبة الغرامة التي تتراوح 500,000 دج إلى 2 مليون دينار.

#### **ب- العقوبة التكميلية:**

هي العقوبات المقررة لباقي الجرائم المعطيات المصادرة والغلق.



**ج- عقوبة الشخص المعنوي:**

العقوبة المقررة للشخص المعنوي هي الغرامة المضاعفة إلى خمس مرات كما هو مقرر للشخص الطبيعي وبالتالي تكون قيمتها متراوحة بين 2 مليون دينار جزائري وهو ما نصت عليه المادة 394 مكرر 04 من قانون العقوبات.

**ثالثا: جريمة التعامل في معطيات غير مشروعة:**

إن الحكمة من تجريم التعامل في المعطيات أشارت له المذكرة التفسيرية لاتفاقية بودابست سنة 2001 بقولها أن جرائم المعطيات يتطلب لارتكابها حيازة وسائل الولوج كأدوات القرصنة أو أي أدوات أخرى، وأن هناك دافعا قويا للحصول على هذه الوسائل الأغراض إجرامية مما يؤدي إلى خلق نوع من السوق السوداء لإنتاج وتوزيع مثل هذه الأدوات من أجل وقاية أكثر فعالية من هذه المخاطر فإنه يجب على قانون العقوبات أن يحظر الأفعال قبل ارتكاب هذه الجرائم.

ولقد نص المشرع الجزائري على هذه الجريمة في المادة 394 مكرر 02 التعامل فيها سعيا لمنع وقوع الجريمة أو للتخفيف من آثارها إن وقعت، وتتمثل أركان جريمة التعامل مع المعطيات غير المشروعة فيما يلي:

**1- الركن المادي:**

حسب نص المادة 394 مكرر 02 قانون العقوبات هي المعطيات المخزنة أو المعالجة أو المرسله عن طريق منظومة المعلوماتية وتختلف هذه الجريمة عن بقيتها.

❖ الحالة التي توجد عليها المعطيات محل الجريمة.

❖ النظام الذي توجد به هذه المعطيات.

وفي جريمة الدخول أو البقاء غير مصرح بهما وجريمة التلاعب محل الجريمة هي المعطيات الموجودة داخل النظام بينما جريمة التعامل في معطيات صالحة لارتكاب جريمة فهي المعطيات المخزنة أو المرسله وبالنسبة للنظام الذي توجد به المعطيات فهو في جريمته الدخول والتلاعب: نظام المعالجة الآلية للمعطيات.

أما في جريمة التعامل في المعطيات صالحة لارتكاب جريمة فهي منظومة معلوماتية. ويتخذ السلوك الإجرامي في جريمة التعامل معطيات غير مشروعة صورتين:



**أ- التعامل في معطيات صالحة لارتكاب جريمة:**

لقد نصت المادة 394 مكرر 02 من قانون العقوبات الجزائري على كافة أشكال المعطيات كما لا تشترط أن تقوم مجتمعة وإنما تكفي إحداها لقيام الجريمة والمقصود بجريمة التعامل في المعطيات هو سلوك له علاقة بإعداد وإنتاج المعطيات غير المشروعة وهو كل سلوك يكشف عن وجود صلة معينة بين شخص ومعطيات غير مشروعة وتتمثل في الأفعال الآتية:

- **التصميم:** وهو إيجاد معطيات صالحة لارتكاب الجريمة وعادة ما يقوم بهذا العمل أشخاص متخصصين مثل مصممي البرامج ومثال ذلك برنامج يحمل فيروس أو برنامج اختراق<sup>(18)</sup> أو برامج خبيثة.

- **البحث:** وهو كيفية تصميم هذه المعطيات بمعنى إجراء أبحاث.

- **التجميع:** هو القيام بجمع المعطيات التي تشكل خطرا يمكن أن ترتكب الجرائم المعلوماتية بواسطتها ويكون عن طريق الدخول غير المصرح به أي التلاعب بالمعطيات.

- **التوفير:** يقصد به الوضع تحت التصرف والمراد بذلك هو تقديم المعطيات وإتاحتها لمن يريد أي جعلها في متناول الغير ووضعها تحت تصرفه<sup>(19)</sup> بمعنى توفير معطيات يمكن أن ترتكب بها جرائم الحاسب الآلي.

- **الإتجار:** يقصد به تقديم معطيات للغير ويكون ذلك بالمقابل ولا يهم إن كان نقديا أو عينيا أو مقابل خدمة.

- **النشر:** يكون بنشر وإذاعة المعطيات محل الجريمة حتى يتمكن الغير من الإطلاع عليها بمختلف وسائل النشر.

**ب- التعامل في معطيات متحصلة من الجريمة:**

تقوم بأحد الأفعال التي حددتها نص المادة 394 مكرر 04 فقرة 02 من قانون العقوبات الجزائري:

## الآليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجريمة المعلوماتية — د/ فيصل نسيغة - عبير بعقيني

- **الحيازة:** ويقصد بها سيطرة واقعية وإرادية على المنقول تمكنه من الانتفاع به أو تعديل كيانه أو تحطيمه أو نقله وهذا ما عرفه Garçon وفي جريمة التعامل بالمعطيات تكون الحيازة متحصلة من إحدى جرائم المعطيات.
- **الإستعمال:** ومثال ذلك تستعمل شركة ما معطيات أو معلومات عن شركة منافسة لها وهي من أخطر الأفعال وتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة.
- **النشر:** لم تحدد نص المادة 394 مكرر 02 وسيلة النشر فقد تكون عن طريق شبكة الإنترنت أو الأقراص المضغوطة... الخ أو إن كان النشر بمقابل أو غير مقابل ومثال ذلك يقوم الهاكرز باختراق مواقع معينة وحصولهم على كلمات العبور فيها والقيام بنشرها على الجميع.
- **الإنشاء:** ويقصد بها أن شخص يتحصل على معطيات بطريقة غير مشروعة ثم يقدمها إلى أشخاص آخرين.

### 2- الركن المعنوي:

جريمة التعامل مع المعطيات هي جريمة عمدية تتوفر على القصد الجنائي العام إضافة إلى القصد الخاص، وهذا ما يستشف من نص المادة 394 مكرر 02 من قانون العقوبات حيث استعمل لفظ عن "طريق الغش".

#### أ- القصد الجنائي العام:

يكون الجان على علم أنه يتعامل في معطيات غير مشروعة لارتكاب جريمة معلوماتية أو أن هذه المعطيات متحصلة من جريمة ومع ذلك تتجه إرادته إلى القيام بتلك الأفعال المجرمة.

#### ب- القصد الجنائي الخاص:

يشترط إلى جانب العلم والإرادة في التعامل مع المعطيات توافر القصد الخاص وهو الإعداد والتمهيد لاستعمالها في ارتكاب الجريمة<sup>(20)</sup> وهو ما اشترطته اتفاقية بودابست\*، وهذا بالنسبة إلى الصورة الأولى والتعامل بالمعطيات غير المشروعة لإرتكاب جريمة أما الصورة الثانية التعامل بالمعطيات متحصلة من جريمة فهي تشترط كذلك القصد الخاص وهو نية استخدام هذه المعطيات في ارتكاب الجريمة.





### 3- العقوبة:

#### أ- العقوبة الأصلية:

- بالنسبة للشخص الطبيعي: نصت عليها المادة: 394 مكرر 03 من قانون العقوبات الجزائري بالحبس من شهرين إلى 3 سنوات وغرامة مليون دج إلى 5 مليون دج.
- بالنسبة للشخص المعنوي: يطبق المشرع الجزائري على الشخص المعنوي غرامة تساوي 5 أضعاف المقررة للشخص الطبيعي لتصل إلى 5 ملايين و25 مليون دينار.

#### ب- العقوبات التكميلية:

تتمثل في عقوبة المصادرة حيث تقضي بمصادرة أجهزة والبرامج ووسائل محل الجريمة.

#### خاتمة:

يتبين لنا من خلال دراستنا لجرائم الأنظمة المعلوماتية أنها من أكثر الجرائم خطورة نظرا لخصوصيات التي تتميز بها وهذا ما دفع أغلب التشريعات والهيئات الدولية إلى وضع أطرا قانونية التي تمكن من وضع طرق فعالة لمكافحتها.

أما بالنسبة للمشرع الجزائري فنجد قد واكب هذه الحركة التشريعية من القانون 15/04 المؤرخ في 10-11-2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات الجزائري، حيث نصت مجموعة من الأحكام المستحدثة في مجال المعلوماتية وهذا لإضفاء حماية جزائية على الجرائم الواقعة داخل نظام المعالجة الآلية للمعطيات، وعلى الرغم من ذلك فإن المشرع الجزائري مازال بعيدا عن تطور أساليب ارتكاب الجرائم المعلوماتية من جهة والتطور التشريعي العالمي من جهة أخرى.

وعليه فإننا نقترح جملة من التوصيات تتمثل في:

- ❖ محاولة إصدار قانون مستقل بالجرائم المعلوماتية وتقرير الجرائم وتحديد العقوبات المناسبة لها من أجل إضفاء حماية جزائية أكثر على النظام المعلوماتي.
- ❖ طالما أن تكنولوجيا المعلومات في تطور مذهل فيجب مراعاة هذه الأبعاد المستقبلية وعدم الاقتصار على أنماط السلوك المحظورة حاليا.

## **الآليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجريمة المعلوماتية — د/ فيصل نسيغة - عبير بعقيني**

❖ يتبين لنا من القانون 15/04 ضعف السياسة الجنائية لدى المشرع الجزائري فهو لم يقيم بتجريم الأفعال التي من شأنها إعاقة سير نظام المعالجة الآلية للمعطيات مثلما فعل المشرع الفرنسي في المادة 323 مكرر 2 من قانون العقوبات الفرنسي المضاف بموجب القانون 19-88 سنة 1988.

❖ عدم وجود الاجتهادات القضائية في الجزائر في ما يخص الجريمة المعلوماتية منذ إصدار قانون 15/04 إلى حد الساعة.

❖ القيام بدورات تدريبية في مجال التكنولوجيا والمعلوماتية بالنسبة لرجال الضبطية القضائية وكذلك القضاة حتى يتمكنوا من التعامل مع هذا النوع المستحدث من الجرائم ومكافحتها.

### **الهوامش:**

- (1)- أمال قارة، الحماية الجزائرية للمعلوماتية في التشريع الجزائري، دار هومة، 2006، ص 112.
- (2)- محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات - القسم العام - النظرية العامة للجريمة، دار منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 469.
- (3)- قانون 04 - 15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر رقم 66 - 155 المؤرخ في 08 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات، جريدة رسمية عدد 71 الصادرة في 10 - 11 - 2004، الجزائر، ص 11.
- (4)- الأمر رقم 156/66 مؤرخ في 8 يونيو 1966، جريدة رسمية رقم 49 مؤرخ في 11 - 06 - 1966 معدل ومتمم.
- (5)- انظر المادة 394 مكرر 3 من القانون 15/04 "تضاعف العقوبات المنصوص عليها في هذا القسم إذا استهدفت الجريمة الدفاع الوطني أو الهيئات والمؤسسات الخاضعة للقانون العام، دون الإخلال بتطبيق عقوبات أشد".
- (6)- المادة 18 مكرر من القانون رقم 06 - 23 مؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المعدل والمتمم بقانون العقوبات الجزائري.

(7)- انظر نص المادة 394 مكرر 3 من قانون العقوبات الجزائري المعدل والمتمم بالقانون 15/04 \* اتفاقية بودابست 2001 لمكافحة الجريمة المعلوماتية: وهي أولى المعاهدات الدولية التي تكافح جرائم الإنترنت ولهذا الغرض فقد عقد المجلس الأوروبي في 11 ديسمبر 1995 مؤتمر وزراء الأعضاء لبحث مشاكل صياغة اتفاقيات لمكافحة الجريمة المعلوماتية بعقد اتفاقية بودابست في 23 نوفمبر



## **الآليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجريمة المعلوماتية — د/ فيصل نسيغة - عبير بعقيقي**

2001 والهدف من ذلك تحسين وإصلاح وسائل قمع الجرائم المعلوماتية ومحاربتها كما جاء في اتفاقية تصنيف الجرائم المعلوماتية وشروط وضعها.

\* كذلك اتفاقية مكافحة استعمال تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية رقم 55/63 الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة الجلسة العامة 18 ديسمبر 2000 والغرض هو التنسيق والتعاون بين الدول لمكافحة إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية.

\* المؤتمر الثاني عشر الذي عقدته الأمم المتحدة في البرازيل أيام 17 – 19 أبريل 2010 رقم 213/09 لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وتم مناقشة التطورات الأخيرة في استخدام العلم وتكنولوجيا. \* القرار رقم 495 بتاريخ 8 – 10 – 2013 الصادر عن الدور التاسعة عشر لمجلس وزارة العدل العرب المتعلق باعتماد مشروع القانون العربي لمكافحة جرائم أنظمة المعلومات.

(8) - محمد أمين الرومي، جرائم الكمبيوتر والإنترنت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 102.

(9) - علي عبد القادر القهوجي، الحماية الجنائية لبرنامج الحاسب الآلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص 50.

\* عرفته الاتفاقية الدولية بشأن جرائم المعلومات في المادة الثالثة أنه "التصت أو نقل البيانات التي تتم داخل الحاسب أو التي تتم عبر جهازين عن بعد عبر الشبكات المعلوماتية المختلفة أو بترجمة الانبعاثات الكهرومغناطيسية الصادرة من الحاسب إلى البيانات أو التي تتم عبر الأجهزة اللاسلكية وذلك عن طريق أي من الوسائل الفنية الغير العلنية".

(10) - القانون رقم 09 – 04 المؤرخ في 05 أوت 2009، المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة

بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، جريدة رسمية عدد 47، المؤرخ في 16 أوت 2009 (11) - نائلة عادل فريد قورة، جرائم الحاسب الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2005، ص 398.

(12) - علي عبد القادر القهوجي، مرجع سابق، ص 133.

(13) - رشيدة بوكور، الاعتداء على نظم المعالجة الآلية في التشريع الجزائري والمقارن، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2012، ص 213.

(14) - عبد الفتاح مراد، شرح جرائم الكمبيوتر والإنترنت، شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني، الإسكندرية، ص 107.

(15) - عماد محمد سلامة، الحماية القانونية برامج الحاسب الآلي ومشكلة القرصنة البرامج، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005، ص 214.

(16) - أمال قارة، مرجع سابق، ص 114.



## **الآليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجريمة المعلوماتية — د/ فيصل نسيغة - عبير بعقيني**

- (17)- هشام فريد رستم، قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات، مكتبة الآلات الكاتبة، القاهرة، 1995، ص 187.
- (18)- منير محمد الجنيهي وممدوح محمد الجنيهي، أمن المعلومات الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 70.
- (19)- عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص 13.
- (20)- هلالى عبد الله أحمد، الجوانب الموضوعية على ضوء اتفاقية بودابست الموقعة في 23-11-2001، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 89.
- \* المادة 6 من اتفاقية بودابست اشترطت صراحة العقاب على التعامل في المعطيات الصالحة لارتكاب جريمة أن يكون هذا التعامل بنية استخدامها لغرض ارتكاب جريمة.



## قائمة المقالات

### مقدمة العدد الحادي عشر

#### سياسات الأمن والدفاع عن الأوطان (دراسة فقهية مقارنة)

أ. د/ عثمان جُمعة ضَميرِيَّة - هند محمَّد عبد الله الحموديّ (باحثة دكتوراه) جامعة الشارقة

#### دور المؤسسات المصرفية في تمويل الترقية العقارية

أ.د/إرزيل الكاهنة جامعة مولود معمري- تيزي وزو

#### المجتمع المدني آلية لتفعيل جودة الخدمات الصحية

أ.د/ شادية رحاب - محمد عبد المنعم بريش (باحث دكتوراه) كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

#### المجتمع المدني والنظام السياسي في الأنظمة المغلقة: دراسة حالة الجزائر

د/ عزوز غربي - سارة عجرود (باحثة دكتوراه) كلية الحقوق - جامعة المسيلة

#### دور عقوبة العمل للنفع العام في تأهيل وإصلاح الأحداث الجانحين في التجربة

الجزائرية

د/ فايزة ميموني كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

#### التسيير المحلي في الدولة بين قواعد علم الإدارة ومبادئ الحكم الراشد

د/ ساعد العقون - د/ عبد المنعم بن أحمد جامعة الجلفة

#### دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر

د/ أحمد باي- رانية هدار كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

#### حماية الروابط العائلية في القانون الدولي الإنساني

د/ عبد الحليم بوشكيوه كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة جيجل

#### حدود ممارسة الحقوق السياسية (بين الحماية والتجريم)

د/ وردة بن بوعبد الله كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

#### الآليات القانونية الموضوعية لمكافحة الجريمة المعلوماتية في التشريع

الجزائري

د/ فيصل نسيغة - عبير بعقيقي (باحثة دكتوراه) جامعة بسكرة

#### تقنيات وضوابط استخدام البصمة الوراثية

د/ جلييلة مصعور - د/ بن نصيب عبد الرحمن كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

#### دور السلطة التشريعية في صناعة السياسة العامة من خلال آليات الرقابة

البرلمانية في كل من الجزائر والمغرب

د/ عبد الحق بن سعدي جامعة الجزائر 3

#### الأثر الرجعي في القرارات الإدارية

د/ يمينة خضار كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

#### السياق الانتقالي وإسهام نخب المقاوله في تشكيل المجتمع المدني - الانتقالية

الجزائرية كحالة دراسة -

د/ علي موسى رابح جامعة التكوين المتواصل- الجزائر

## المساهمات العينية في الشركات التجارية

د/ محمدي سماح كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

## النظام الدستوري لرئاسة الجمهورية في النظام السياسي الأمريكي

د/ فتاح شباح كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

## حق اللجوء وإشكالية الهجرة غير الشرعية

أ/ آسية بن بو عزيز كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

## الحق في البيئة من منظور إسلامي

أ/ فوزية فتيسي كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة قالمة

## القوة الإلزامية للتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية

أ/ نبيل نوييس معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية المركز الجامعي بركة

## أحكام الحجز التحفظي في التشريع الجزائري

أ/ منيرة فرحات كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

## الأمن الثقافي دراسة في المفهوم والمهددات

أ/ وهيب بوسعدية - أ/ حمود صبرينة جامعة سطيف 2

## الاستثمار الأجنبي في الجزائر كقطاع بديل لتشجيع الصادرات خارج المحروقات

أ/ عمر زغودي المركز الجامعي أفلو - الأغواط

## أسس وموانع المسؤولية الجنائية الدولية الفردية

أ/ عبد المالك فرادي كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

## تسبيب القرارات الإدارية دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا

أ/ وافية داهل كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة سطيف 2

## التعليق على بعض الأحكام المشتركة للقوانين القطاعية في مجال عقد الامتياز

نعيمة أكلي كلية الحقوق - جامعة تيزي وزو

## دور المجلس الأعلى للقضاء في تعزيز استقلال السلطة القضائية

ياسين مزوزي كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة تبسة

## دور الكيانات عبر الوطنية في حماية البيئة (الاتحاد الأوروبي نموذجاً)

صلاب سيد علي (باحث دكتوراه) جامعة سطيف 2 - حليلة فوغالي (باحثة دكتوراه) جامعة

باتنة 1

## الخطر في تأمين عقد النقل البحري

هجيرة عيشاوي (باحثة دكتوراه) جامعة تيزي وزو

## حالات إعفاء المتعاقد مع الإدارة من غرامة التأخير في العقود الإدارية

فريد رمضاني - (باحث دكتوراه) جامعة باتنة 1

## قوانين حماية المستهلك في الجزائر بين المرجعية الدولية والاستقلالية الوطنية

أ.د/ قادة شهيدة - زهور دقايشية (باحثة دكتوراه) كلية الحقوق - جامعة تلمسان

## حماية حقوق الملكية الفكرية وفقاً لاتفاقية التريبس وتأثيرها على استقطاب

## الاستثمار الأجنبي المباشر

د/ ميلود سلامي - جمال بوسته كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

الطابع المعماري في التشريع الجزائري ودوره في تحقيق التنمية العمرانية  
المستدامة

د/ منصور مجاجي كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة المدية

المتابعة الجزائية ضد جرائم الأحداث في القانون الجزائري

د/ لخضر رابحي - فتحي عكوش جامعة عمار تليجي - الأغواط

ضمانات الاستثمار الأجنبي في القانون الجزائري (وفقا للتشريع الداخلي والاتفاقيات  
الثنائية والمتعددة الأطراف)

د/ جغلول زغدود - سيف الدين بوجدير (باحث دكتوراه) جامعة أم البواقي

حماية المستهلك من المنتجات المعدلة وراثيا

د/ يوسف زروق - جامعة الجلفة - المختار بن سالم - جامعة تلمسان

قضاء الاستعجال ما قبل التعاقد في مادة الصفقات العمومية في الجزائر

د/ عمار رزيق - جامعة باتنة 1 - أ/ بشير الشريف شمس - جامعة سطيف 2

جنوح الأحداث: العوامل وسبل الوقاية

د/ نور الدين بن الشيخ كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة باتنة 1

المستحقات المالية للمطلقة وعلاقتها بالتعويض عن الطلاق التعسفي بين الفقه

الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري (دراسة تحليلية مقارنة)

د/ عبد المجيد بن يكن جامعة خنشلة

إشكالية العلاقة بين ظاهرة الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة - قراءة  
مقارنة في الوسائل والأهداف -

د/ شاكر ظريف جامعة مستغانم

تعدد الزوجات بين الإباحة والمنع في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري

د/ الصادق بن لخضر جدي جامعة سطيف

دور وكيل الجمهورية في المصالحة والوساطة الجنائية في التشريع الجزائري

د/ أحمد بيطام كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

نظام تسليم المجرمين في ظل التعاون القضائي الدولي

د/ عبد الحميد عمارة كلية الحقوق - جامعة الجزائر 1

إختصاص المحاكم الدولية المبني على ضابط الجنسية في مسائل الزواج المختلط

د/ أمينة رحاوي جامعة سيدي بلعباس

حماية حقوق الملكية الصناعية للمستثمر الأجنبي في التشريع الجزائري

د/ خيرة ساوس - ربيعة ناصيري (باحثة دكتوراه) جامعة بشار

العقد المالي بين الزوجين في الشريعة والقانون

أ/ فاطمة الزهراء لقشيري كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

الأحكام الإجرائية الخاصة بالطفل الجانح في قانون حماية الطفل الجزائري -

دراسة مقارنة -

أ/ سيف الإسلام عبادة جامعة سكيكدة

مكانة الملكية الفكرية في الدساتير الجزائرية المتعاقبة

أ/ ليندة رقيق كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة 1

**ضوابط البناء في ولايات الجنوب طبقا للمرسوم 27/14**

أ/ راضية بن زكري كلية الحقوق - جامعة أم البواقي

**الحماية الجزائرية لذوي الاحتياجات الخاصة - فئة المعاقين**

أ/ صبرينة بوبكر جامعة عنابة

**مسؤولية رئيس المجلس الشعبي البلدي في الرقابة الميدانية على التعمير**

أ/ قصير أمال (باحثة دكتوراه) جامعة باتنة 1

**حجية الدليل الرقمي في إثبات الجريمة المعلوماتية**

نور الهدى محمودي (باحثة دكتوراه) جامعة باتنة 1

**الحماية القانونية للمستهلك من تأثير العلاقات العامة (على ضوء التشريع**

**الجزائري**

كاهنة آيت محمد السعيد- باحثة دكتوراه- جامعة باتنة 1

**البيع بالمكافأة في التشريع الجزائري بين الحظر والاباحة والتنظيم**

حسام الدين غربوج) باحث دكتوراه) جامعة باتنة 1

**صندوق التضامن والضمان ودوره في تمويل البلديات في الجزائر**

عصام صياف) باحث دكتوراه) جامعة باتنة 1

**تحولات الوسط العقابي وايكولوجيا العقوبة**

بن ادير فيصل) باحث دكتوراه) جامعة باتنة 1

**الحماية الجنائية للجنين دراسة بين الفقه الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري**

فلة زردومي) باحثة دكتوراه) جامعة باتنة 1

**مبدأ المحاكمة أو التسليم بين القاعدة الأمرة والقاعدة الملزمة في القانون**

**الدولي**

أ/ ماهر بديار) باحث دكتوراه) جامعة باتنة 1

**Émancipation Des Personnes À Besoins Spécifiques Par**

**Application De La Politique Nationale D'insertion Sociale**

Dr/ Touabti Imene Ryma Sourrour Université - Sétif 2

**The falling oil prices crisis from a legal perspective 'the**

**'actual cause**

Dr/ Majd Aures Benlala University - Batna